العدد (2121) السنة الثامنة - الخميس (5) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مدير ماء ذي قار لـ(المدى):

حافظنا على معدلات تلوث مياه الشرب

□ الناصرية/ حسين العامل

أكد المهندس احمد حسن علي أن دائرة ماء ذي قار تمكنت من تخفيض معدلات تلوث مياه الشرب بما يتراوح ما بين ١ – ١٠٪ وحافظت على معدلاتها ضمن حدود المسموح رغم قلة التخصيصات والانقطاع المتكرر للكهرباء.

وأوضح مدير ماء ذي قار للمدى أمس: أن دائرة الماء وبرغم مشاكل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وانخفاض مناسيب المياه في الأنهر المغذية لمشاريع الماء وقلة التخصيصات المالية المرصودة للقطاع المذكور ضمن موازنة خطة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١١ تمكنت من أن تحافظ على معدلات التلوث ضمن حدود المسموح بها وهي حاليا تتراوح ما بين ١ – ١٠ ٪ .

وكانت محافظة ذي قار قد خصصت ١٣ مليار دينار ضمن خطة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١١ لتأهيل قطاع الماء وقامت بتوزيعها بحسب حاجة المجالس البلدية في الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة ما انعكس ذلك سلبا على عملية صيانة مشاريع ومجمعات المياه وسد حاجتها الأساسية من المواد بحسب قول مدير ماء ذي قار.

ولفت المصدر إلى أن انخفاض مناسيب المياه في الأنهر خلال العامين الماضي والحالي تسبب هو الآخر بتوقف ١٠ مشاريع ماء في عدد من المدن من بينها نواحي سيد دخيل والفهود والفجر . مشيرا إلى أن دائرته وبعد كل عملية توقف للمشاريع تقوم بتسيير عدد من السيارات الحوضية لتزويد المناطق المتضررة بحاجتها من مياه الشرب.

وعن شحة المياه قال مدير ماء ذي قار، إن شحة المياه مرتبطة بمدى استقرار التيار الكهربائي المغذي لمجمعات ومشاريع الماء فإذا استقر التيار الكهربائي انخفضت الشحة إلى أدنى مستوياتها وإذا كثرت الانقطاعات ستكون هناك مشاكل. منوها إلى أن مشكلة الانقطاع المتكرر للكهرباء ما زالت قائمة برغم التنسيق مع دوائر الكهرباء واستبعد المصدر أن تكون هناك حلول آنية لمشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مشيرا إلى أن دائرة الماء أخذت بتشغيل مولدات الكهرباء العائدة لها في مواسم الصيف والشتاء لتلافي مشكلة الانقطاعات في التيار الكهربائي.

وكان نائب محافظ ذي قار حيدر عبد الواحد البنيان قد أعلن في وقت سابق عن خطة حكومية لقطع التيار الكهربائي عن جميع الدوائر الحكومية بما فيها المستشفيات واعتبارا من الأول من أيار الحالي وذلك لتخفيف الأحمال على المنظومة الكهربائية خلال فصل الصيف وتامين اكبر قدر من الطاقة للسكان المحليين.

وأشار مدير ماء ذي قار إلى أن دائرته تقوم سنويا بتوسيع خدماتها إلى القرى والأرياف عبر تجهيز أكثر من ٥٠ قرية نائية بمياه الشرب عبر تزويدها بمحطات التحلية ومد الشبكات على حساب خطة إنعاش الأهوار مؤكد وجود ما بين ٢٣٠ – ٢٤٠ قرية مازالت غير مخدومة بالماء الصالح للشرب في ذي قار.

نقيب المهندسين الزراعيين في النجف لـ(المدى):

الـوزارة تهتـم ببنـاء دوائرهـا وتهمـل القطـاع الزراعـي

□ النجف / عامر العكايشي

يرى علي النفاخ نقيب المهندسين الزراعيين بالنجف في حديثه لـ(المدى) أمس أن هناك أسبابا عديدة أدت إلى تدهور القطاع الزراعي منها "سوء الإدارة والتخطيط للقطاع الزراعي فإدارة الزراعة في العراق كانت تقوم بمعالجات إما شكلية وإما آنية تعالج أمرا محددا في وقت محدد بحيث بعد فترة قصيرة كانت تعود المشاكل نفسها وكأنه لم تتم معالجتها".

ويضيف "المشكلة أن وزارة الزراعة تهتم أكثر بدوائرها ومؤسساتها من ناحية البنايات والمظهر وتهمل القطاع الزراعي الذي من المفروض انه القطاع المستهدف في عملها".

ويبين النفاخ بان "هناك مشكلة كبيرة في القطاع الزراعي في العراق من ناحية إننا لازلنا نستخدم أساليب بدائية وخذ على سبيل المثال مسألة شحة المياه وهذا أمر بحاجة إلى تخطيط وإدارة لأن الأساليب البدائية في الري التي نستخدمها تجعلنا نفقد كميات كبيرة من المياه".

وتابع قائلا "محصول الشلب الذي تشتهر به محافظة النجف الاشرف يفقدنا (٥٠ ٪) من المياه التي تذهب هدرا ولو قمنا بزراعته مستخدمين الطرق العلمية لاستطعنا أن نزرع ضعف مساحة الأرض التي تزرع حاليا وبنفس نسبة المياه".

ومع أن النقابات المهنية تحدد إحدى مكامن الخلل المتسبب في تدهور القطاع الزراعي متمثلة بالجانب الحكومي يؤكد المسؤولون الحكوميون ان الحل يكمن في الاستثمار وتطوير واقع الاستثمار في جانب الزراعة، إذ يقول الشيخ فائد الشمري رئيس مجلس محافظة النجف إن "أهمية الاستثمار تكمن في النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعاني من صعوبات كبيره لا تستطيع الدولة أن تنهض به بشكل منفرد".

يذكر أن العراق كان يعد من البلدان الزراعية التي تكتفي ذاتيا في الكثير من المحاصيل بل وتصدر قسما آخر إلى دول العالم، وقال هاشم الكرعاوي رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة النجف للمدى أمس "نعتقد اليوم إن فلاحنا ومزارعنا بحاجة إلى اطلاع ومواكبة مع ما شهده العالم الزراعي من تطور كبير في هذا المجال وان هذه المشاريع لها تماس مع الفلاح والمزارع ويجب دعمها بشكل كبير من قبل الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية فضلا عن المطالبة بجدية وواقعية لدعم القطاع الزراعي".

وأضاف: "المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الحكومة الاتحادية في محاولة أعادت النظر بالقوانين التي تساهم وتكون ممر عثرة أمام تطور القطاع الزراعي وخاصة فيما يخص القانون ٣٥".

وأضاف الكرعاوي أن "نحن نطالب الحكومة الاتحادية والبرلمان العراقي بالنظر في القانون (٣٥) وأعادت النظر فيه لكي يكون حافزا للفلاحين ويسهم القانون في زراعة الأشجار والنخيل وبناء البيوت في الأراضي".

وكشف رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة النجف إن "الأراضي الصحراوية حسب الإحصائية من مديرية الزراعة والتي تنص على إن ما يقارب ٧ ملايين دونم تطفو على مياه جوفية كبيرة وهذه المياه بحاجة إلى من يستخرجها وبحاجة من يجد فرصة كبيره لاستثمارها من خلال تقنيات الري وتحتاج إلى تحفيز للفلاحين بشكل كبير يتناسب ويواكب التطور العالمي في المجال الزراعي ويسهم ليس بتشغيل الأيدي العاملة وإنما يسهم إسهاما كبيراً في دعم الاقتصاد العراقي وأيضا الاعتماد على الإنتاج المحلي".

الصحة تعاين خطة لمواجهة الأمراض المستعصية

أطبـاء وخـبراء عـراقـيـون يـبـحـثـون عـلاج مـرض نـادر فـي تـركـيا

□ بغداد / المدى

يشارك العشرات من الأطباء العراقيين ومن دول عربية وأجنبية في مؤتمر طبي يبدأ اليوم الخميس حول علاج ودراسة التصلب المتعدد المتناثر بالمخ، في مدينة اسطنبول التركية.

وقالت غادة ميشيل مدير العلاقات العامة لشركة باير هيلث كير- مكتب التثيل منطقة الشرق الأوسط: إن "المؤتمر الذي سيعقد بمدينة اسطنبول التركية سيشارك فيه عدد كبير من الأطباء العراقيين والعرب والأجانب أصحاب الاختصاص، لمناقشة العلاج و دراسة التصلب المتعدد المتناثر اللويحي بالمخ، حيث سيستمر لمدة ثلاثة أيام".

وأضافت ميشيل: سيعرض المؤتمر نتائج اكبر دراسة عالمية على هذا المرض حيث تعد هذه الدراسة من أكبر الدراسات العلمية على مستوى العالم و استمرت لمدة ٢١ سنة.

وأشارت إلى أن "مجموعة كبيرة من الاستشاريين والباحثين العالميين سيشاركون في المؤتمر، وتابعت الهدف من المؤتمر لحماية غير المصاب و للعمل على التوعية الصحية لتلافي الإصابة و توضيح أهمية الكشف المبكر لصدى هذا المرض.

وأكدت ميشيل أن من خطورة هذا المرض انه يحدث تدمير في الأعصاب غير قابل للإصلاح و تشير الإحصائيات العالمية يصيب هذا المرض ٢٥٠٠٠٠٠ مريض سنويا.

وكانت وزارة الصحة أعلنت انه وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية خطة جديدة تهدف إلى توفير الدعم الضروري لمواجهة الأمراض المستعصية وغير المنتشرة في العراق.

وقال مصدر في الوزارة إن هذه الخطة تأتي ضمن برنامج المساعدات الطارئة وتهدف إلى الوقاية من هذه الأمراض مثلما هو معمول به في دول العالم فضلاً عن تحسين برامج الصحة النفسية".

وأضاف: "أن الوزارة باشرت بتشييد ستة مراكز جديدة للصحة النفسية إضافة إلى صيانة وتأهيل عدد من المراكز في عدد من المحافظات الوسطى والجنوبية".

وأشار إلى: "أن منظمة الصحة العالمية أنفقت أكثر من خمسة ملايين دولار لتوفير الأدوية والمعدات الطبية للأمراض غير المنتشرة في العراق فضلاً عن رصد مبالغ مالية لشراء أدوية خاصة بالصحة النفسية.

وتشير أحدث الإحصاءات العالمية إلى أن عدد المصابين بمرض التصلب المتعدد المتناثر يبلغ ٢,٥ مليون شخص في العالم، وكان المرض من أهم القضايا المطروحة على مائدة النقاش أمام المؤتمر التاسع عشر للجمعية الأوروبية للأمراض العصبية بمدينة ميلانو الايطالية".

ولا يوجد سبب معروف حتى الآن لحدوث هذا المرض وبالتالي لا توجد وقاية منه إلا أن هناك دراسة ظهرت حديثة أشارت إلى تناول فيتامين "د" ليساعد في الوقاية والعلاج، ولكنه يحذر من حالات التشخيص الخاطئة على اعتبار أن المرضى لا يذهبون إلى أطباء المخ والأعصاب مباشرة مما يؤدي إلى تفاقم الحالة.

بابليـون يطالبـون باستجـواب مـدراء الدوائـر المقصريـن

□ بابل /إقبال محمد

طالب مواطنون من بابل الحكومة المحلية في المحافظة بالعمل الجاد والفوري باستدعاء واستجواب جميع مدراء الدوائر الذين فشلوا في إدارة دوائرهم ولم يحققوا انجازات من ناحية الإعمار والتطوير وكذلك مما تعانيه بعض دوائر المحافظة من وجود فساد مالي وإداري وترهل في هيكلية الدوائر ووجود المحسوبية والمنسوبية.

جاء ذلك خلال لقاءات أجرتها المدى مع بعض المواطنين بعد أن شاهدوا جلسة استجواب مفوضية الانتخابات داخل قبة البرلمان وسمعوا هذا الكم الهائل من الأسئلة والأجوبة التي وجهت للمفوضية، وأكد الموطنون أيضا على ضرورة السماح لوسائل الإعلام بنقل وقائع الجلسات وان تكون مفتوحة أمام المواطنين لمعرفة ما يدور في داخل دوائر المحافظة.

وقالت الناشطة في حقوق الإنسان نور السعيدي أن بعض الدوائر الحكومية في المحافظة لا تخلو من الفساد الإداري والمالي وهذا واضح جداً من خلال تردي انجازاتها وضعف ورداءة عملها بشكل عام لذا نرى ما يقوم به مجلس النواب من استجواب الهيئات والوزارات يجب اعتماده في مجلس المحافظات من خلال استجواب مدراء الدوائر المتلكئة في عملها والوقوف على أسباب التخاذل في انجاز مهامها ورصد وعلاج حالات الفساد الإداري والمالي المتفشية بالمحافظة وعدم الاكتفاء بتصريحات اللجان أو أعضاء مجلس المحافظة حول انتشار الفساد الإداري وتردي عمل الدوائر نريد واقعا ملموسا وهذا لا يكون إلا بدعوة واستجواب المدراء المتلكئين واتخاذ القرارات الحازمة ضدهم من إعفاء أو نقل واختيار الأصلح في المكان المناسب.

أما المواطن علي محمد فقال هناك العديد من الدوائر في المحافظة يعاني مراجعوها من روتين قاتل وتفشي الرشوة في بعض دوائرها وتأخر في انجاز المعاملات وكذلك هنالك الأهم هو تلكؤ مشاريعهم التي تأتي ضمن خطط تنمية الأقاليم أو من وزاراتهم الأصلية حيث اغلب المشاريع تكون ناقصة التصاميم مما يؤدي إلى التأخير والتلكؤ في تنفيذها وأشار إلى إن هناك حالة يجب أن ننبه بها دوائر الرقابة والنزاهة هي مراقبة بعض الموظفين الذين اثروا في زمن قصير ومعرفة مصادر أموالهم من هنا أطالب مجلس المحافظة باستدعاء المدراء وتوجيه الأسئلة ومعرفة طبيعة عمل دوائرهم والسلبيات والايجابيات فيها وان تكون الجلسات علنية.

وقال الموطن عبد الأمير الحربي أن مبادرة مجلس النواب في استجواب المسؤولين الإداريين في الدولة بغية الوقوف على مواطن الفساد الإداري والمالي من المبادرات الجيدة والتي تنذر بتوجهات جديدة لإعمال الجهات التشريعية التي تراقب العمل الإداري ومحاسبة المسؤولين الفاسدين والمتلكئين في أعمالهم وان مثل هذه الفعاليات يمكن أن تقضي على السلبيات التي يريد المواطن من المسؤول تجاوزها وتقديم الخدمات الجيدة دون الحاجة إلى رشوة أو إهدار المال العام من هذا أطالب مجلس محافظة بابل بالعمل لمثل ما يقوم به مجلس النواب باستدعاء المدراء الذين يثبتوا تقصيرهم من اجل معرفة أسباب التقصير وكيفية تطوير دوائرهم وحتما سيكون هناك تغيير للمدراء.

وقال المواطن علي احمد أن مجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية بالمحافظة يجب عليه أن يقوم بواجبه المنصوص عليه في قانون المحافظات وان يقوم باستدعاء المدراء الذين قصروا في عملهم أو تم الكشف عن فساد إداري أو مالي فيها أو تقصير في تنفيذ المشاريع فيها الغير مطابقة للمواصفات الفنية والإدارية ويجب أن يكون هذا الاستدعاء بعيداً عن المحاصصة الحزبية والسياسية والتوافقات لان ذلك لا يخدم المحافظة.

منظمة مدنية تناقش أزمة الحريات العامة وغياب العدالة الاجتماعية

□ ميسان / رعد الرسام

نظمت منظمة نساء من أجل السلام في ميسان ورشتي عمل لمجموعة من نشطاء المجتمع المدني بحضور عضو مجلس المحافظة يسرى ناجي الساعدي وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (unops) وضمن مشروع مشاركة المجتمع المدني العراقي في حل القضايا الدستورية المهمة. وتضمنت الورشتان تداول الأفكار والرؤى والمقترحات ضمن محورين رئيسين الأول حول علاقة المجتمع المدني بالسلطات التشريعية والتنفيذية فيما ركز المحور الثاني على موضوعة غياب العدالة الاجتماعية والتحديات التي تواجه الحريات العامة.

الناشطة النسوية شذى ناجي من منظمة نساء من اجل السلام، أوضحت للمدى أمس أن عقد هذه الورش يأتي ضمن برنامج لعقد لقاءات مناطقية في عموم العراق وصولا إلى عقد مؤتمر وطني عام في العاصمة بغداد لاختيار ممثلين عن المجتمع المدني للمشاركة في الطاولات المستديرة لمجلس النواب العراقي. مضيفة أن "٨ سنوات مرت على التغيير ولا زالت البلاد تدور في حلقة مفرغة، نعتقد أن استماع الطبقة السياسية وممثلي الشعب في البرلمان لأفكار ومقترحات وتوصيات المجتمع المدني والنخب الثقافية وإشراكها في عملية صنع القرار سيحل الكثير من الإشكاليات التي نعيشها ويسهم في رسم السياسة السليمة لشؤون البلاد"، وتابعت ناجي "عملية التشريع في البرلمان اليوم رهينة مزاج الكتل السياسية والموضوعات المثارة غالبا ما تناقش بشكل سياسي وليس قانونيا، لذا فنحن كمجتمع مدني نرى ان مشاركتنا ستسهم في تطوير العملية الديمقراطية والسياسية على أن تكون هذه المشاركة، عبر علاقة مؤسساتية بين البرلمان والمجتمع المدني".

من جهته طالب الناشط زاهد رسن بضمان حق أي مواطن بحضور جلسات السلطات التشريعية سواء في البرلمان أو مجالس المحافظات، مشيرا إلى أن تواجد المواطن سيكون للاستماع فقط وليس للنقاش أو التعليق على ما يدور داخل الجلسات، مضيفا أن "حضور المواطن في هذه الجلسات سيمكنه من التعرف على ما يدور فيها وعلى نشاط من أنتخبه من البرلمانيين أو أعضاء مجلس المحافظة وبالتالي الوقوف على الحقيقة" ولفت رسن إلى أن هذا الحق سيواجه من قبل تلك السلطات بالرفض حتما تحت حجج وأعذار واهية من قبيل أن ذلك سيسبب فوضى داخل القاعات أو أن أمورا مهمة تتم مناقشتها هناك وتستلزم السرية وما إلى ذلك.

فيما أكدت عضو مجلس المحافظة يسرى ناجي الساعدي على أهمية مشاركة المجتمع المدني مع القوى السياسية للخروج من الأزمات التي تمر بها البلاد مضيفة "اختلاف وجهات نظر الساسة وكتلهم السياسية دمرت البلاد ونحتاج إلى هبة يقوم بها الوطنيون المستقلون وناشطو المجتمع المدني لتصحيح المسارات". هذا وجرى خلال الورشتين مناقشة موضوعة غياب العدالة الاجتماعية التي تؤذي المشهد الحياتي العام في العراق بحسب غالبية المشاركين الذين بحثوا أسباب الظاهرة ونتائجها الراهنة والمستقبلية كما حظيت أزمة الحريات العامة ومحاولات بعض القوى لتكميم الأفواه عبر طرق وأساليب ملتوية تتناقض مع ما جاء به الدستور بمناقشات مستفيضة من قبل المشاركين.

من المحافظات

النجف:

ضبط قطع أثرية معدة للتهريب

كشف محمد الميالي مدير دائرة الآثار في محافظة النجف أمس الأربعاء، عن ضبط ١٢ قطعة أثرية تعود إلى حقبات تاريخية مختلفة بحوزة احد المهربين كان يحاول إخراجها من المحافظة.

وقال الميالي ان "مديرية التحقيقات الوطنية اعتقلت مهرب آثار في ناحية الحيرة، وبحوزته ١٢ قطعة أثرية مسروقة من أحد المواقع الأثرية"، مؤكدا ان "القطع الأثرية حتى الآن لم يتم تحديد المكان الذي سرقت منه فيما إذا كانت من موقع اثري أو متحف أو خزانه أثرية" لافتا إلى "أنها إذا كانت مسروقة من متحف أو خزانة ستكون معلمة برقم تسلسلي يدل على مكانها".

وأضاف أن "الآثار تعود إلى حقبات زمنية مختلفة ويتم العمل حاليا من قبل مديرية التحقيقات الوطنية على تسليم القطع الآثارية إلى مديريتنا".

ميسان:

عقوبة تنبيه إلى مستشفيين

وجهت لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ميسان عقوبة التنبيه لأكبر مستشفيين في العمارة هما الصدر والزهراوي.

وقال رئيس اللجنة ميثم لفتة الفرطوسي أمس الأربعاء:"إن اللجنة وجهت عقوبة التنبيه لأكبر مستشفيين في العمارة هما الصدر والزهراوي وذلك للخلل الكبير في تقديم الخدمات الطبية والفندقية والذي لاحظه أثناء زيارته الميدانية التفقدية المفاجئة لتلك المستشفيات".

وأضاف الفرطوسي "إننا نكن كل الاحترام والتقدير لكل مؤسساتنا الصحية ومن يعمل فيها ولكن الذي رأيناه لا نستطيع السكوت عليه لان المجاملة في العمل خيانة، مشيراً إلى "إن تلك العقوبة ليست نهاية المطاف بل هناك جولات تفقدية أخرى".

الديوانية:

إحالة ملفات تابعة للتجارة إلى النزاهة

أعلن مجلس محافظة الديوانية، أمس الأربعاء، عن إحالة عدد من ملفات الدوائر التابعة لوزارة التجارة في المحافظة على هيئة النزاهة للتحقيق فيها، مؤكداً وجود عدد من القوانين تسهم في حماية المفسدين وتمنع إجراء التحقيقات اللازمة معهم، فيما دعا مجلس النواب إلى تشريع قوانين تحاسب المفسدين.

وقال رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة الديوانية محمد حمزة "، إن "اللجنة أحالت ملفات خاصة بدوائر وزارة التجارة في المحافظة على هيئة النزاهة للتحقيق في احتمال وجود فساد مالي وإداري فيها".

وأضاف حمزة أن "الملفات تتضمن مؤشرات على وجود تلاعب بمواد البطاقة التموينية في المحافظة سواء عن طريق تبديل المواد المستلمة أو استلام مواد منتهية الصلاحية".